

## مجلس النواب

### مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة

المنعقدة يوم الاثنين ٤ جمادى الأول ١٤٠٤ هجرية الموافق  
١٩٨٤/٢/٦ ميلادية.

(الجلد ٢١)

(العدد ٧)

#### جدول الأعمال

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
  - أ - طلب اجازة لمدة اسبوعين مقدم من النائب سعادة السيد رمضان حجه .
  - ب - طلب معذرة مقدم من النائب معالي السيد عني الدين الحسيني
- ٣ - إحالة القوانين المؤقتة التالية الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة :-
  - ١ - قانون سوق عمان المالي رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ .
  - ٢ - قانون سوق عمان المالي المعدل رقم ١ لسنة ١٩٧٨ .

هكذا في الأصل

- ٣ قانون سوق عمان المالي المعدل رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ / احيل للجنة المالية .
- ٤ قانون جامعة مؤتة رقم ١١ لسنة ١٩٨١ . / احيل للجنة القانونية
- ٥ قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ . / احيل للجنة القانونية
- ٦ قانون الضمان الاجتماعي المعدل رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ . / احيل للجنة القانونية
- ٧ قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٢ . / احيل للجنة المالية
- ٨ قانون السير رقم ١٣ لسنة ١٩٨٣ . / احيل للجنة القانونية
- ٩ قانون البنك الاسلامي الاردني رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ . / احيل للجنة القانونية
- ١٠ قانون الكهرباء العام رقم ٨ لسنة ١٩٧٦ . / احيل للجنة القانونية .
- ٤ تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١١٨٣/١/١٢/٥١ المتضمن الطلب من مجلس النواب انتخاب عضو لملء المقعد الشاغر عن منطقة نابلس .
- ٥ اي أمور اخرى يرى المجلس بحثها او اجراءها . عقدت الجلسة سرية .
- ٦ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- ( لم تعين )

## مجلس النواب

## محضر الجلسة

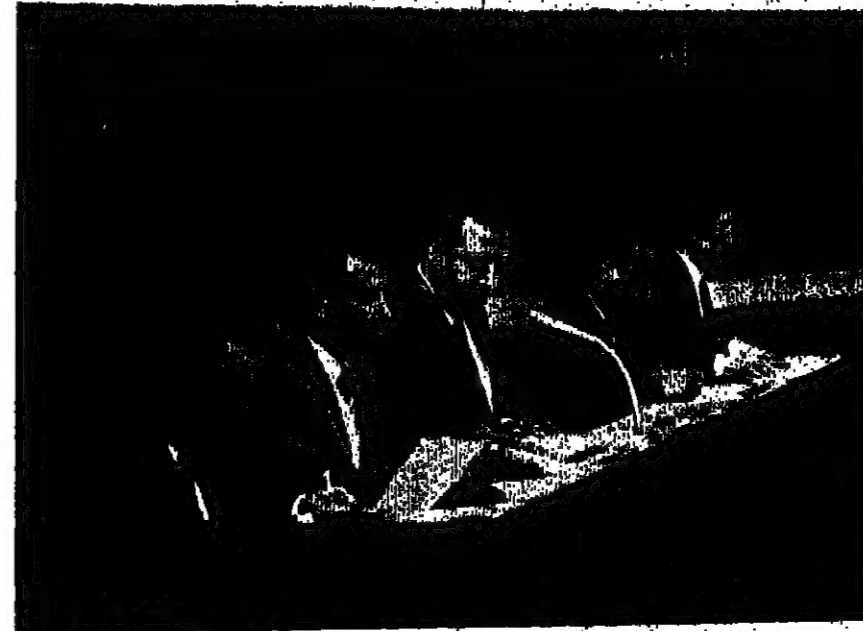
- اجتمع المجلس علنا وبنيصاب قانوني في الساعة العاشرة صباح يوم الاثنين الواقع في ١٩٨٤/٢/٦ برئاسة معالي السيد عاكف الفايز رئيس مجلس النواب وبحضور أمين عام مجلس الامة السيد يحيى الدروبي .
- وتغيب من الاعضاء باجازة : سعادة السيد رمضان حجة .
- وتغيب من الاعضاء معتذرا : معالي السيد محي الدين الحسيني
- وحضر من الحكومة :
- ١ دولة السيد احمد عبيدات : رئيس الوزراء ووزير الدفاع
  - ٢ معالي السيد سليمان عرار : نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
  - ٣ معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونه : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل
  - ٤ معالي السيد طاهر نشأت المصري : وزير الخارجية
  - ٥ معالي الدكتور محمد عضوب الزين : وزير المواصلات
  - ٦ معالي السيد ابراهيم ايوب : وزير التكوين
  - ٧ معالي السيد حكمت الساكت : وزير التربية والتعليم
- ٨ . معالي السيد طاهر حكمت : وزير النقل
- ٩ . معالي السيدة ليلى شرف : وزيرة الاعلام
- ١٠ . معالي المهندس حمد الله النابلسي : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
- ١١ . معالي السيد عبد خلف داوديه : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
- ١٢ . معالي السيد محمد بشير : وزير الزراعة
- ١٣ . معالي الدكتور تيسير عبد الجابر : وزير العمل
- ١٤ . معالي السيد شوكت محمود : وزير شؤون الارض المحتلة
- ١٥ . معالي الدكتور كامل المعجلوني : وزير الصحة
- ١٦ . معالي المهندس زائف نجم : وزير الاشغال العامة
- ١٧ . معالي الدكتور عبد الله عويدات : وزير الثقافة والشباب والآثار
- افتتاح الجلسة



هكذا  
مجلس  
النواب

معالي رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم .  
النصاب قانوني، أعلن افتتاح الجلسة، جدول الاعمال.  
السيد الامين العام :  
( ١ ) تلاوة محضر الجلسة السابقة.  
الجميع : نغني الامين العام من تلاوته.  
السيد الامين العام :  
( ٢ ) تلاوة الاجازات والاعتذارات.  
أ - طلب اجازة مقدم من النائب المحترم سعادة السيد رمضان حجة ولدة اسبوعين اعتباراً من ١٩٨٤/٢/٨.  
ب - طلب معذرة مقدم من النائب المحترم معالي السيد عي الدين الحسيني

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة العضوين المحترمين؟  
الجميع : موافقون.  
السيد الامين العام :  
( ٣ ) احالة القوانين المؤقتة التالية الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة :-  
( ١ ) قانون سوق عمان المالي رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦  
معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة المالية؟  
الجميع : موافقون.  
السيد الامين العام :  
( ٢ ) قانون سوق عمان المالي المعدل رقم ١ لسنة ١٩٧٨



معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة المالية؟  
الجميع : موافقون.  
السيد الامين العام :  
( ٨ ) قانون السير رقم ١٣ لسنة ١٩٨٣.  
معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة القانونية؟  
الجميع : موافقون.  
السيد الامين العام :  
( ٩ ) قانون البنك الاسلامي الاردني رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨.  
معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة القانونية؟  
الجميع : موافقون.  
السيد الامين العام :  
( ١٠ ) قانون الكهرباء العام رقم ٨ لسنة ١٩٧٦.  
معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة القانونية؟  
الجميع : موافقون.  
السيد الامين العام :  
( ٤ ) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٩٨٣/١٢/٥١ المتضمن الطلب من مجلس النواب انتخاب عضو للـ المقعد الشاغر عن منطقة نابلس.  
الرقم : ١/١٢/٥١  
التاريخ : ١٤٠٤/٥/٢  
الموافق : ١٩٨٤/٢/٤  
معالي رئيس مجلس النواب :  
اشير الى كتابكم رقم ١٣١/١٢/٣ تاريخ ١٩٨٤/١/٣٠

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة المالية؟  
الجميع : موافقون.  
السيد الامين العام :  
( ٣ ) قانون سوق عمان المالي المعدل رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨  
معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة المالية؟  
الجميع : موافقون.  
السيد الامين العام :  
( ٤ ) قانون جامعة مؤتة رقم ١١ لسنة ١٩٨١.  
معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة القانونية؟  
الجميع : موافقون.  
السيد الامين العام :  
( ٥ ) قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨.  
معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة القانونية؟  
الجميع : موافقون.  
السيد الامين العام :  
( ٦ ) قانون الضمان الاجتماعي المعدل رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩  
معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة القانونية؟  
الجميع : موافقون.  
السيد الامين العام :  
( ٧ ) قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٢  
معالي رئيس المجلس : هل يوافق

هكذا  
منه  
لا  
يصلح



استعرض مجلس الوزراء ما ورد بكتابكم اعلاه حول شغور مقعد في مجلس النواب عن منطقة نابلس وقرر في جلسته المتعقده بتاريخ ١٩٨٤/٢/١ ان هنالك ظروفًا قاهرة يتعذر معها اجراء الانتخاب في الدائرة المذكورة.

لذا ارجوان يقوم مجلس النواب بانتخاب عضواً للمحلل ذلك المحل من بين ابناء تلك الدائرة الانتخابية عن تنطبق عليهم احكام الدستور عملاً باحكام المادة (٨٨) منه. واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس : نبدأ الان بانتخاب المقعد الشاغر لمنطقة نابلس اذا ممكن ان تشكل لجنة من ثلاثة أشخاص لتوزيع الاوراق

السيد ماهر ارشيد: اقترح تشكيل اللجنة من السادة : موسى ابو الراغب يوسف العظم، وفرح ابو جابر.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟ الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : اعضاء اللجنة يتفضلوا الى هنا تتلى اسماء المرشحين السيد الامين العام :  
بسم الله الرحمن الرحيم

اسماء المرشحين للمقعد نابلس الشاغر

١ - السيد أحمد حسين المتيني

٢ - المحامي رياض عادل الشكعة

- ٣ - السيد عادل زواتي
- ٤ - السيد عبد الحفيظ محمد
- ٥ - السيد عبد الهادي الحاج فؤاد عبد الهادي
- ٦ - الدكتور كايد ابراهيم عبد الحق.
- ٧ - السيد مفيد محمد المسلط

وهنا بدأت عملية الاقتراع.

السيد فرح ابو جابر :



- ١ - السيد مفيد المسلط.
- ٢ - الدكتور كايد عبد الحق.
- ٣ - رياض الشكعة.
- ٤ - رياض الشكعة.
- ٥ - عادل زواتي.
- ٦ - عادل زواتي
- ٧ - عادل زواتي.
- ٨ - مفيد لعله يفيد.
- ٩ - الأستاذ عبد الحفيظ محمد.
- ١٠ - عادل زواتي.
- ١١ - الدكتور كايد عبد الحق.

- ١٢ - الأستاذ الزواتي.
- ١٣ - عادل ومفيد - يعطى الصوت للاسم الاول.
- ١٤ - مفيد المسلط.
- ١٥ - عادل زواتي.
- ١٦ - مفيد المسلط.
- ١٧ - عادل زواتي.
- ١٨ - عادل زواتي.
- ١٩ - رياض الشكعة.
- ٢٠ - رياض الشكعة.
- ٢١ - عادل زواتي.
- ٢٢ - كايد عبد الحق.
- ٢٣ - رياض، عادل، الشكعة.
- ٢٤ - مفيد محمد المسلط.
- ٢٥ - مفيد محمد المسلط.
- ٢٦ - عادل زواتي.
- ٢٧ - رياض الشكعة.
- ٢٨ - رياض الشكعة.
- ٢٩ - رياض الشكعة.
- ٣٠ - رياض الشكعة.
- ٣١ - عادل زواتي.
- ٣٢ - السيد عادل زواتي.
- ٣٣ - كايد.
- ٣٤ - كايد ابراهيم عبد الحق.
- ٣٥ - الدكتور كايد.
- ٣٦ - عادل زواتي.
- ٣٧ - كايد عبد الحق.
- ٣٨ - مفيد المسلط.
- ٣٩ - عادل زواتي.
- ٤٠ - رياض الشكعة.
- ٤١ - الدكتور كايد عبد الحق.
- ٤٢ - عادل زواتي.
- ٤٣ - عادل زواتي.
- ٤٤ - الشكعة.

معالي رئيس المجلس : نتيجة الانتخابات للمقعد لمنطقة نابلس

مفيد المسلط (٧) اصوات.

الدكتور كايد عبد الحق (٨) اصوات.

رياض الشكعة (١١) صوت.

عادل زواتي (١٧) صوت.

عبد الحفيظ محمد (١) صوت واحد.

فيعاد الاقتراع بين السيد عادل زواتي

وررياض الشكعة.

(وهنا اعيد الاقتراع للمرة الثانية بين

عادل زواتي ورياض الشكعة).

السيد فرح ابو جابر :

١ - رياض الشكعة.

٢ - رياض الشكعة.

٣ - رياض الشكعة.

٤ - رياض الشكعة.

٥ - رياض الشكعة.

٦ - =

٧ - =

٨ - =

٩ - =

١٠ - =

١١ - =

١٢ - =

١٣ - =

١٤ - =

هكذا حصل

معالي رئيس المجلس : نتيجة الاقتراع  
الثاني، حاز السيد عادل زواني على ( ٢٥ )  
صوت ورياض الشكعة على ( ١٩ ) صوت.  
وبذلك يفوز السيد عادل الزواني بمقعد نابلس.  
السيد رياض المقلح : لا ، لا ، يجب ان  
ينال ( ٣١ ) صوت هذا نص دستوري . يجب  
ان يجوز على ( ٣١ ) صوت، نعرف الاكثرية  
المطلقة للمجلس.



معالي رئيس المجلس : ابو بشار لو  
تسمح.  
السيد رياض المقلح : هذا وارد في  
الدستور لا يجوز لمجلس ان يغيره، يعاد  
الانتخاب مرة ثانية وثالثة ورابعة أو يوفق بينهما.  
معالي رئيس المجلس : هل نعيد  
الانتخابات مرة ثالثة؟ لو سمحتم يا اخوان.  
مبادئ وضعها مجلس النواب واقرت ووجرت  
انتخابات سابقة، اذا المجلس يريد ان يعيد  
الانتخاب الآن نعيده، معالي الوزير.

= = -١٥  
= = -١٦  
= = -١٧  
= = -١٨  
= = -١٩  
-٢٠ عادل زواني.  
-٢١ عادل زواني.  
= = -٢٢  
= = -٢٣  
= = -٢٤  
= = -٢٥  
= = -٢٦  
= = -٢٧  
= = -٢٨  
- ٢٩ عادل زواني.  
= = -٣٠  
= = -٣١  
= = -٣٢  
= = -٣٣  
= = -٣٤  
= = -٣٥  
= = -٣٦  
= = -٣٧  
= = -٣٨  
= = -٣٩  
= = -٤٠  
= = -٤١  
= = -٤٢  
= = -٤٣  
= = -٤٤



معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد  
الباقى.



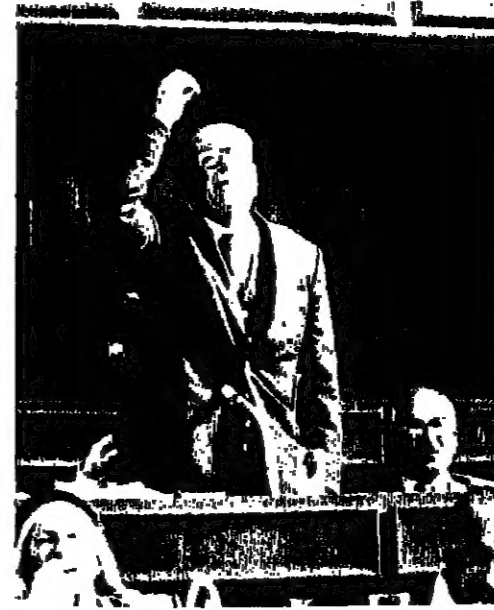
الشيخ عبد الباقي جو : الاصل هو  
الاكثرية المطلقة، أما التصويت يجري على من  
أخذ اكثر الاصوات حتى ينال واحد وثلاثين  
صوتاً، التصويت عليه لوحده كما طبقنا في  
الانتخاب الاعضاء السابقين، الاكثرية المطلقة

معالي وزير العدل : شكراً معالي  
الرئيس، الامر متروك للمجلس الكريم دائماً  
أريد ان انبه الى نص المادة في الدستور المادة  
( ٨٤ ) فقرة ( ٢ ) : تصدر قرارات كل من  
المجلسين باكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين،  
ما عدا الرئيس الا اذا نص هذا الدستور على  
خلاف ذلك الدستور نص في حالات معينة فيما  
يتعلق بالثقة بالحكومة أو طرح الثقة بالوزير أو  
إسقاط العضوية وحالة رابعة ليس منها انتخاب  
العضو وكرست هذه القاعدة في المادة ( ٤٦ ) من  
النظام الداخلي لمجلس النواب التي نصها، عدا  
عن الاحوال التي نص عنها في الدستور على  
خلاف ذلك تصدر قرارات المجلس باكثرية  
اصوات الاعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس،  
واصوات الحاضرين يختلف عن اصوات كامل  
اعضاء المجلس، حينئذ ان انبه لهذه النقطة فقط.  
والامر متروك للمجلس الكريم فيها يتعلق  
بالانتخاب وشكراً.

هكذا حذّر الأصل



هذا الذي حصل في الانتخابات الماضية، ولذلك نفس الشيء ينطبق على هذا الانسان



معالي رئيس المجلس : المادة الدستورية واضحة، الفقرة الثانية مثل ما تفضل معالي الوزير، تصدر قرارات كل من المجلسين بأكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين ما في نص ونحن عندما وضعنا المبادئ العامة والتي اقراها مجلس النواب الكريم، رجعنا إلى المادة الدستورية هذه.

تفضل رزق بك

السيد رزق البطاينة : ارجو ان تتمهل في اعلان النتيجة، لأن هذا القرار ربما ان يكون عرضه للظمن فلندع هذا المجلس ان يتناقش على ضوء الوضع القانوني الدستوري والنظام الداخلي، معالي وزير العدل لم يشر إلى الحالة الرابعة، لأن الحالة الرابعة ربما تكون هي حالة انتخاب العضو.

تنصرف إلى عدد اعضاء المجلس لا إلى الحضور هكذا اتفقنا وسرنا عليه.

معالي رئيس المجلس : عدد اعضاء المجلس الحاضرين.

الشيخ عبد الباقي جو : لا على اعضاء المجلس. ويجب ان يحصل النائب على واحد وثلاثين صوتاً ويصوت عليه لوحده. معالي رئيس المجلس : المادة التي اشار لها معالي الوزير واضحة يمكن تعيدها مرة ثانية لو سمحت.

معالي وزير العدل : شكراً معالي الرئيس، الحقيقة فيه نصين نص في الدستور ونص في النظام الداخلي لمجلس النواب، والاصل هو النص الموجود في الدستور، المادة ٨٤ فقرة (٢). تصدر قرارات كل من المجلسين، والمجلسين طبعاً مجلس النواب ومجلس الاعيان، بأكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين، لم يقل مجموع اعضاء المجلس، ونفس النص تقريباً في النظام الداخلي لمجلس النواب، ما عدا الاحوال التي نص عليها صراحة في الدستور، لهذا أشرت لها وهي اربع حالات، وأتذكر منها طرح الثقة بالحكومة أو طرح الثقة بالوزير، أو اسقاط العضوية، والسبب الرابع الحقيقة انا غير ذاكره الآن على أي حال هذه الحالة ليس منها، وتعديل الدستور عفواً هذه هي الحالات الاربعة.

السيد عبد القادر الصالح : معالي الرئيس، بعد ما نجح واحد منهم، وهو الدكتور ابو غوش والاخ، اعدنا انتخابهم ارفع الايدي.

اصوات الحاضرين ما عدا الرئيس الا في حالة التساوي، فلذلك بعد الرجوع إلى النص الدستوري والنظام الداخلي اعلن فوز عادل زواتي. تفضل معالي الوزير.

معالي وزير العدل : شكراً معالي الرئيس، الحقيقة في نص آخر على الحالة الخاصة وهي المادة (٨٨) من الدستور، التي تقول : اما اذا شغل محل أحد اعضاء مجلس النواب في دائرة انتخابية لأي سبب من الاسباب وكانت هنالك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء ان اجراء انتخاب فرعي ملء ذلك المحل أمر متعذر يقوم مجلس النواب بأكثرية اعضاء المجلس، ولذلك لا بُد من واحد وثلاثين

معالي رئيس المجلس : عبد الوهاب بك.

السيد عبد الوهاب المجالي : اقترح ان يتحفظ بالنتائج التي توصل إليها المجلس في هذا الموضوع وان يحال الموضوع إلى لجنة تفسير الدستور أو لجنة تفسير القوانين لتفتيشا بشكل نهائي فإذا كانت اقلية الواحد والثلاثين تعود بها للمجلس ثانية للانتخاب وان كان بالأكثرية المطلقة تعتبر النتائج التي تمت اليوم نهائية.

السيد رياض المفلح : معالي الرئيس، لا يجوز مخالفة شيء من الدستور الواضح نصه، ولا اجتهاد في مورد النص والنص واضح ويقتضي ان يجوز النائب على واحد وثلاثين صوتاً ولو بقي بنفسه لوحده.

معالي رئيس المجلس : تفضل.

الشيخ عبد الباقي جو : آخر المادة (٨٨) وذلك بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة.



معالي رئيس المجلس : أي حالة رابعة. السيد رزق البطاينة : هناك اربع حالات.

معالي رئيس المجلس : في الدستور معالي وزير العدل : يا سيدي، اذا سمح لي معالي الرئيس، الحالة الرابعة المتعلقة بتعديل الدستور.

معالي رئيس المجلس : يا اخ رزق، نحن عندما جرت الانتخابات السابقة وضعت مبادئ استناداً إلى الدستور وإلى النظام، وجرت الانتخابات بهذا الشكل نحن نتقيد بالنص الدستوري، التي تقول المادة : تصدر قرارات كل من المجلسين بأكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس، الا اذا نص الدستور على خلاف ذلك و (٤٦) من النظام الداخلي، عدا عن الاحوال التي نص عنها في الدستور. على خلاف ذلك تصدر قرارات المجلس بأكثرية

هكذا جاء النص

الطريقة اتفقنا عليها في الانتخابات السابقة ان من أخذ الاكثر صوت المجلس على من أخذ الاكثر حتى ينال واحداً وثلاثين صوتاً، فأرى ان نصوت لمن أخذ الاكثر وان نهي الموضوع.

معالي رئيس المجلس : اما اذا شغل محل أحد اعضاء مجلس النواب، هذه المادة ( ٨٨ ) اما اذا شغل محل أحد اعضاء مجلس النواب في أية دائرة انتخابية لأي سبب من الاسباب وكانت هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس النواب ان اجراء انتخاب فرعي ملء ذلك المحل أمر متعذر، يقوم مجلس النواب باكثرية اعضائه المطلقة وخلال شهر من تاريخ اشعاره بذلك بانتخاب عضو ملء ذلك المحل من بين ابناء تلك الدائرة الانتخابية ممن تنطبق عليه احكام الدستور وذلك بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة، فهناك اقتراح من الاستاذ جو نعيم الانتخابات بالمناداه. برفع الايدي، ساطر حاد زواتي الان واحد اكثر الاصوات، من يصوت معه برفع الايدي.

السيد رياض المفلح : معالي الرئيس هذا مخالفة للدستور وهذه بدعه

معالي رئيس المجلس : يا ابو بشار هذه مش بدعه يا ابو بشار، ارجوك يا ابو بشار ما بجوز تقول هذه بدعه، نحن لا نبتدع، انا بقرا النص الدستوري، وناقش الاخوان، والاستاذ جو اقترح هذا الاقتراح وثقي عليه، ما بجوز هذا الكلام، اذا ممكن ان تعاد الانتخابات مرة اخرى تفضل خالد بك

السيد خالد الفياض : معالي الرئيس، اقترح ان يعاد الانتخاب للحائز على اكثر

الاصوات وهذا اقتراح مني لكي ينتهي المجلس من هذا الاشكال ولا بُد من وجود مخرج لهذا الأمر ان يعاد على شخص واحد فإذا حصل على واحد وثلاثين صوتاً يكون الأمر مطابقاً للدستور واذا لم يحصل فيلجأ إلى حل اخر يراه المجلس مناسباً.

معالي رئيس المجلس : نعيد الانتخابات وهذا افضل.

( وهنا اعيدت الانتخابات مرة ثالثة بين السيد عادل زواتي والسيد رياض الشكعة )

السيد فرح ابو جابر :

١ - عادل

٢ - عادل

٣ - الاستاذ الزواتي.

٤ - عادل الزواتي.

٥ - عادل زواتي

٦ - =

٧ - =

٨ - =

٩ - =

١٠ - =

١١ - =

١٢ - =

١٣ - =

١٤ - =

١٥ - =

١٦ - =

١٧ - =

١٨ - =

١٩ - =

السيد محمد الحاج عبد الله : سيدي الرئيس، ارجوك، نحن وصلنا إلى درجة فيها نوع من الترفزة والعصبية. وطبعاً كلنا مسنون لا يصلح لنا الترفزة والعصبية. وقد وصفنا صحافتنا وهي السلطة الرابعة باننا مجلس هرم، ولا تليق بالمجلس الهرم العصبية والترفزة، فارجون اقدم هذا الاقتراح البسيط، ان يجتمع المرشحان الاثنان لمدة نصف ساعة لعل وعسى ان يصل إلى تنازل احدهما للآخر وشكراً.

معالي رئيس المجلس : لو سمحتم، مجلس النواب هو الذي يقترح ما في داعي انهم يجتمعوا هذه مخالفة للنصوص، فيما ان نقترح للمرة الرابعة أو نقترح اذا وافق المجلس برفع الايدي، الذي يراه المجلس نسيه فيه. تفضل.

السيد جلال مرزوق القلاب : أرجو ان نقترح بالاسم. نحن مالنا ومال الاوراق. معالي رئيس المجلس : لانه المفروض ان تكون سرية.

السيد جلال مرزوق القلاب : لا، لنا الحرية انا نقترح وابداً الرأي.

معالي رئيس المجلس : تفضل حفظي بك

السيد حفطي ملحم : معالي الرئيس. اقترح اعطائي فرصة لمقابلة السيدين رياض الشكعة وعادل زواتي.

معالي رئيس المجلس : ليس من حق النائب ان يخرج ليرى النائبين ونحن الان نقترح للمرة الرابعة. تفضل

السيد مفلح العودة الله : يا سيدي اقترح حفطي بك المرشحين الاثنين من منطقته

٢٠ - =

٢١ - =

٢٢ - =

٢٣ - =

٢٤ - =

٢٥ - =

٢٦ - =

٢٧ - =

٢٨ - =

٢٩ - رياض الشكعة.

٣٠ - =

٣١ - =

٣٢ - =

٣٣ - =

٣٤ - =

٣٥ - =

٣٦ - =

٣٧ - =

٣٨ - ٨ =

٣٩ - =

٤٠ - =

٤١ - =

٤٢ - =

٤٣ - =

٤٤ - =

معالي رئيس المجلس : في الاقتراع الثالث، حصل السيد عادل زواتي على ( ٢٨ ) صوت والسيد رياض الشكعة على ( ١٦ ) صوت. هل نعيد الانتخاب مرة رابعة. تفضل محمد.

هكذا حذّر لأصل



معالي رئيس المجلس : ابو علي ارجوك،  
تفضل بخالد بك.

السيد خالد الحاج حسن : معالي الرئيس  
النص الدستوري بالمادة ( ٨٨ ) واضح  
فباعثنا ان القرار الذي اتخذته معاليكم في  
اعادة الانتخاب هو الطريق الصحيح ولا يوجد  
طريق آخر.

معالي رئيس المجلس : اذن نعيد  
الانتخاب مرة رابعة.

( وهنا اعيد توزيع الاوراق مرة اخرى  
لانتخابات جديدة )

اصوات : السيد رياض الشكعة اعلن  
انسحابه.

معالي رئيس المجلس : انتهينا الآن.

السيد ادوارد خميس : انني اختلف رأي  
الاخ محمد الحاج ان دل على شيء هذا النقاش  
انما يدل على الديمقراطية التي يتمتع بها الاردن.



معالي رئيس المجلس : بعد انسحاب  
المرشح السيد رياض الشكعة ارجو ان يصوت  
على السيد عادل زواتي برفع الايدي.  
السيد الامين العام : الاكثرية.

معالي رئيس المجلس : اعلن فوز عادل  
زواتي. واذا تمكن اخوانا الموجودين في الشرفه  
يتفضلوا للخارج. تفضل أخ رزق.

السيد رزق البطاينة : معالي الرئيس،  
اقترح في هذه المناسبة ان يكون اللقاء بين مجلس  
النواب والحكومة ممثلة في دولة رئيس الوزراء  
علناً وليس سرّاً، الا اذا كان هناك امور تستدعي  
السريّة ليستطيع دولة رئيس الوزراء ان يحيط بها  
المجلس في جلسة وهناك امور يجب ان يطلع  
عليها المواطنون والرأي العام ارجو ان اقترح ان  
تكون الجلسة علنية وليست سرية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : تفضل ابو محمد.



السيد عبد الرؤوف الفارس : نواب  
الضفة الغربية قد يتحفظوا في كل ما يراد ان

الفرصة لجميع وسائل الاعلام ان تنقل ما جرى  
في المجلس دون تشويه أو حذف وهذا مظهر  
نشكر الحكومة عليه، ولكن ليس بالضرورة ان  
تكون جميع جلسات المجلس علنية لان هناك  
امور تهدد أمن هذا البلد والحكومة هي التي تقدر  
ماذا يجب ان يقال سرّاً وماذا يقال علناً لذا اقترح  
اللقاء في جلسة سرية.

معالي رئيس المجلس : من يوافق  
عليه ؟  
الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : اعلن ان الجلسة  
سرية فليفضل جميع الاخوان الصحفيين وغير  
الصحفيين الى الخارج.

( وهنا خرج جميع من في القاعة ما عدا  
اعضاء مجلس النواب والحكومة وعقدت الجلسة  
سرية )

يبحث مع دولة الرئيس، لأنه في رقابة عليهم  
غرباً، ولستنا مستعدين اننا نسلم رقابنا لاعدائنا  
هناك من اجل ان تكون علنية أو غير علنية،  
جلسات كثيرة صارت سرية وهذه يجب ان تكون  
سرية.

معالي رئيس المجلس : تفضل يوسف  
بك.



السيد يوسف المعظم : احب ان اسجل  
ظاهرة حضاريه لهذه الحكومة وهي إتاحة

امين عام مجلس الامة  
يحي الدروبي

رئيس مجلس النواب  
عاكف الفايز

١ - أعد ويوب هذا العدد وأشرف على تنظيم ضبطه : أمين عام مجلس الامة:  
السيد يحي الدروبي .

٢ - قام بتنظيم هذا المحضر وتدقيقه والاشراف على طباعته مساعد الأمين العام السيد :  
محمد علي ذياب ومنظما الضبط السيدان : فسان النجدادي وعثمان الكركي .

هكذا صدر الإعلان